

الصورة تتوضح بعد نتائج الدورة الثانية للشهادة الثانوية

توقعات بارتفاع معدلات القبول الجامعي.. والتعليم العالي: قريباً البدء بالدراسة التحليلية للمفاضلة

المفاضلة على طاولة «مجلس التعليم العالي واللجنة العليا للاستيعاب الجامعي» الفترة القادمة

فادي بك الشريف

بدأت شائعات «المعدلات الجامعية» بالانتشار في صفحات التواصل الاجتماعي وبين الأوساط الطلابية وسط توقعات بارتفاع معدلات القبول، ولاسيما مع ازدياد نسبة الناجحين في الثانوية هذا العام مقارنة مع العام الماضي، رغم أن امتحانات الدورة الإمتحانية الثانية للشهادة الثانوية لم تنته بعد.

هذا وأكدت وزارة التعليم العالي القيام قريباً بالدراسة التحليلية للمفاضلة لهذا العام، تزامناً مع عقد الاجتماعات ومتابعة العمل لإنهاء كل المناقصات الوجسنية وتجهيز كل المتطلبات لإنجاز المفاضلة، علماً أنه من المقرر أن يعقد اجتماع استثنائي خاص لمجلس التعليم العالي والمجلس الأعلى للتعليم التقني برئاسة وزير التعليم، لمناقشة الطاقة الاستيعابية وبحث المفاضلة ليصار إلى اجتماع اللجنة العليا للاستيعاب الجامعي برئاسة رئيس الحكومة.

وفي السياق، أوضح مصدر مسؤول في الوزارة لـ«الوطن» البدء بعد صدور نتائج الدورة الإمتحانية الثانية للشهادة الثانوية بدراسة جميع البيانات والمؤشرات على صعيد عدد الناجحين وفيما يخص مختلف الشرائح بالنسبة للمعدلات ليصار إلى إصدار مفاضلات القبول الجامعي، على أن تتوضح كافة التفاصيل والمؤشرات النهائية خلال الفترة القريبة القادمة.

يشار إلى انتهاء امتحانات الشهادة



تأكيد مواعيد التسجيل والتحويل المماثل للطلاب القدامى

في الثانوية وتوفير كل التجهيزات، مع تحديد الفترة الكافية لتسجيل الطلاب بما فيه التنسيق بين الوزارة وكوادر الاتحاد الوطني لطلبة سورية.

بحيث تحدد مواعيد تسجيل الطلاب

في بيانات متكاملة يتم تقاطعها مع نتائج البكالوريا للعام الحالي، وبموجبها يتم بناء المفاضلة وإعدادها.

بما يعكس على قبول الطلاب الناجحين

التي سيتم إجراء دراسة مفصلة من التعليم العالي وعليه تصدر المفاضلات.

بما يعكس على قبول الطلاب الناجحين

القدامى في الجامعات الناجحين والمنقولين إلى السنة الأعلى والراسين في سنتهم الجامعية بنتيجة امتحانات العام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ اعتباراً من تاريخ إعلان نتائج امتحانات العام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وحتى الخميس ٢٨ كانون الأول من هذا العام.

كما حددت الوزارة مواعيد تقديم طلبات التحويل المتماثل بين الكليات المتماثلة في الجامعات الحكومية السورية، لتبدأ فيما يخص الكليات التطبيقية اعتباراً من الأحد ١ تشرين الثاني، وحتى الخميس ١٦ من الشهر نفسه، وبالنسبة للكليات غير التطبيقية، اعتباراً من الأحد ١ تشرين الأول وحتى ٣٠ تشرين الثاني، على أن تتم إجراءات التحويل بالتخاطب بين عمداء الكليات للجامعة مباشرة.

وحول مواعيد تقديم طلبات تغيير القيد في الجامعات الحكومية السورية للكليات التطبيقية وغير التطبيقية، حددت اعتباراً من تاريخ صدور نتائج مفاضلات القبول (العام- الموازي- السوري غير المقيم- العرب والأجانب- ذوي الشهداء- أبناء أعضاء الهيئة التدريسية- المعاقين)

وذلك حسب المفاضلة المراد تغيير القيد ضمنها ولمدة شهر من تاريخ صدور نتيجة كل مفاضلة.

وعن مواعيد تقديم طلبات الانتقال من الجامعات غير السورية إلى الجامعات الحكومية السورية للكليات التطبيقية وغير التطبيقية حددت اعتباراً من الأحد ١ تشرين الأول وحتى الخميس ٣٠ تشرين الثاني.

بحيث تحدد مواعيد تسجيل الطلاب

إجازات إدارية وصحية بالجملة في حماة بسبب ارتفاع أجور النقل

موظفون: ندفع نصف الراتب ونفكر بالاستقالة!

حماة- محمد أحمد خبازي

أكد العديد من الموظفين من أبناء مدن محافظة حماة ومناطقها العاملين بدوائر مركز المحافظة لـ«الوطن» أنهم قدموا إجازات إدارية منذ ارتفاع أجور النقل وحتى نهاية الشهر الجاري، كي يوفروا الأعباء المادية الكبيرة والجديدة التي رمتها على كواهلهم قرارات الحكومة التي تسرى مفعولها قبل قبضهم رواتبهم بعد الزيادة.

فيما كشفت موظفات أمن أخص إجازات صحية لمدة ٩ أيام، موصولة بما تبقى لهن من إجازتهن الإدارية، كي يرضي هذا الشهر على خير -حسب قولهن- ريثما يقبضن رواتبهن المزمدة لتدبرن أمور تنقلهن. وأوضح موظفون من أبناء مدينة سلمية أن رواتبهم بموجب الزيادة الأخيرة ستصبح نحو ٢٣٠ ألف ليرة، وسيدفعون منها أجور نقل من مدينتهم إلى دوائرهم بحماة نحو ١١٨٨٠٠ ليرة وفق التعرفة الجديدة التي أصبحت ٢١٠٠ ليرة للسفر وسكانت ٨٠٠ ليرة، أي ٤٢٠٠ ليرة ذهباً وإياباً، يضاف إليها ١٢٠٠ ليرة أجرة نقل داخلي من دوائرهم بحماة للكراج الغربية.

وأكد عدد من أبناء مدينة سلمية سلع العاملين بدوائر حماة،



أن أجرة السرفيس كانت ١٥٠٠ ليرة، وأصبحت بعد القرار الجديد نحو ٢٢٧٥ ليرة، ولكنهم يدفعون ٣٠٠٠ ليرة رغمًا عنهم للسرفيس، وهو ما يعني أن حالهم كحال أبناء مدينة مصياف حيث سيدفعون ١٥٨٤٠٠ ليرة خلال ٢٢ يوم دوام أيضاً.

وذكر موظفون من مدينة السلمية أن أجرة تنقلهم كانت ١٠٠٠ ليرة فأصبحت ٢٨٥٠ ليرة، لكن السرفيس

٢٠٠٠ ليرة بحجة نفقات «هرش» العدة والصيانة. وأوضحوا أنهم سيدفعون بالشهر ١١٤٤٠٠ ليرة في ذهابهم وإيابهم من مدينتهم لأماكن عملهم بحماة وبالعكس.

وذكر موظفون آخرون لـ«الوطن» أنهم يفكرون جدياً بتقديم استقالاتهم من العمل بدوائر حماة، ولاسيما أنهم على أبواب التقاعد، فمنهم سيحال إلى التقاعد نهاية العام الجاري، ومنهم بعد عام أو عامين. وأوضحوا أن الاستقالة أفضل بكثير من الدوام ودفع أكثر من نصف الراتب أجرة نقل فقط!

فيما طالب موظفون آخرون بتطبيق النقل الجماعي الذي أعلنته المحافظة وسمعوها عنه كثيراً خلال العامين الماضيين ولكن لم ينفذ لتاريخه.

من جانبه بين رئيس دائرة الأسعار في مديرية التجارة الداخلية بحماة إلياس ديب، أن التعرفة الرسمية المحددة للمحافظة بين حماة ومدن المحافظة الأخرى وأريافها، هي النظامية وكل مخالفة لها تستوجب العقوبة المنصوص عليها بالرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١.

وفيما يتعلق بالنقل الجماعي، بين مدير النقل والمرور بالأمانة العامة للمحافظة حسين خلف لـ«الوطن»، أن المحافظة أنجزت الدراسة منذ أكثر من عام ورفقتها للجهات المعنية للموافقة عليها وتمويلها.

وأوضح أن تكلفتها كانت آنذاك نحو ٤ مليارات ليرة سنوياً، وفي ضوء المخططات والأسعار الجديدة للملازمت، بالتاكيد تحتاج إلى تعديل لتواكب المتغيرات بهذا الشأن.



التموين ترفض اقتراحاً بإغلاق محال التجار المخالفين بدل المصالحة

مدير التجارة الداخلية لـ«الوطن»: دورية تموين تتعرض للضرب في طرطوس

طرطوس- ربا أحمد

جنون الأسعار لم يستوعبه التاجر والمواطن اليوم في طرطوس والشكوى تعلق ولم تصل للارتفاع الذي وصلت إليه الأسعار، فأبسط متطلبات الحياة باتت تحتاج إلى مليون ونصف المليون بالأسبوع وفق بعض العائلات، في حين التجار أشاروا إلى أن المعامل لم تعد تبيع إلا كميات محدودة لكل المواد والتسعيرة لم تعد واضحة وكل يسعر كما يريد من دون ضوابط.

وفي جولة لجريدة لـ«الوطن» على أسواق مدينة طرطوس أكد عدد من التجار أن الارتفاع تجاوز ٤٠ بالمئة لبعض السلع والمواد الاستهلاكية نتيجة الارتفاع الأخير لأسعار المازوت الذي رفع معه أجور العمل في المعامل والأقراص وكذلك النقل والشحن، فربطت الخبز السياحي ارتفعت من ٤٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ وعلبة اللبنة من ١٢ ألفاً إلى ١٩ ألفاً في حين وصلت علبة الخمسة كيلو غرامات منها إلى ٧٥ ألفاً بعد أن كانت ٤٥ ألفاً وعبوة الزيت النباتي (البيتر) ارتفعت من ٢٢ ألفاً إلى ٣٢ ألفاً وعلبة الحلاوة (كيلو) من ٣٠ ألفاً إلى ٦٠ ألفاً، والبيض من ألف ليرة إلى ١٨٠٠ ليرة أي صحن البيض ارتفع من ٣٠ ألفاً إلى ٤٨ ألفاً في حين الرز سجل ارتفاعاً كبيراً لتجاوز ٢٥ ألفاً ولصحيح الإسباني ٣٠ ألفاً وأكثر، وإن لجأت بعض العائلات إلى

«الموتة» غير المغلفة فإن الفرق لا يتجاوز ألفين ليرة وبمواصفات سيئة. وهذه حال المتطلبات حيث ارتفع ثمن مادة غسيل الملابس سعة الأربعة كيلو غرامات من ٥٤ ألفاً إلى ٨٠ ألفاً، وكذلك الأكياس المنزلية كأكياس البراد من ١٧ ألفاً إلى ٢٨ ألفاً أي الكيس الواحد بأربعة ليرة وكيلو أكياس القمامة المنزلية من ١٢ ألفاً إلى ١٨ ألفاً ليرة وعلب البلاستيك من ٩,٥

آلاف إلى ١٩ ألف ليرة. أما المشكلة الكبرى فهي زيادة أسعار الخضار والفواكه، التي تحملت جزءاً كبيراً من ارتفاع أسعار المازوت فارتفعت ضعفاً كاملاً، فكانت سيئة تتسائل كيف ستطعم أولادها الثلاثة؟ ومن أين ستحصل على نصف ما يحتاجه خلال الشهر؟ حيث أصبح كيلو البطاطا ٥ آلاف في حين كان بالفي ليرة وارتفع العنب من



٧ إلى ١٥ ألفاً والجبن من ألفين إلى ٢٥٠٠ ألفين ليرة وبمواصفات سيئة. والفليفلة من ألفين إلى خمسة والبندورة من ألفين إلى ٤ آلاف ليرة، والبطيخ الأصفر أصبح ٤٥٠٠ ليرة للكيلو.

في الوقت الذي ارتفع فيه كيلو الفروج إلى ٣٣ ألفاً وكيلو الفخاد إلى ٣٧ ألفاً وأوقية اللحمه الخمرأ إلى ٣٠ ألف ليرة.

من جانب آخر اشكى بعض التجار من الارتفاع الكبير بأسعار الدخان والمعسل

والتنباك، «فكروا» التنباك الوطني ارتفع من ٦ آلاف إلى ١٥ ألف ليرة والحمرا الطويلة من ٤ آلاف إلى ٥,٥ آلاف ليرة وعلبة المعسل من ١٠ آلاف إلى ١٥ ألف ليرة.

بينما طالبت إحدى السيدات بذكر ارتفاع الفواتير، والتي دفعت فاتورة الاتصالات عن هاتف منزلها مع الراوتر ١٩ ألف ليرة في حين اعتادت أن تكون ١٢-١٣ ألف ليرة، إضافة لزيادة أجرة التنكسي من ٦-٧ آلاف ليرة إلى ١٢ ألف ليرة ضمن المدينة.

مدير التجارة الداخلية بطرطوس نديم علوش الذي أكد لـ«الوطن» أن المديرية نشرت لوائح الأسعار الجديدة ووزعتها على التجار وهذه الأرقام المتداوله غير صحيحة وغير مقبولة، والالتزام بالأسعار الرسمية لا يتجاوز ١٠ بالمئة وقد تعرضت الضابطة التي ترافق السوق لهجوم من تجار سوق الخضار، علماً أن عدد أفراد ضابطة المديرية في مدينة طرطوس لا يتجاوز ٨ موظفين فقط وهم غير قادرين على ضبط كامل السوق وبحاجة لتضافر الجهود من الوحدات الإدارية وهو أمر غير موجود.

وأشار إلى أن المديرية طالبت بإجراء محلي بإغلاق المحال المخالفة لمدة أسبوع بدلاً عن المصالحة المباشرة لربح التجار قليلاً ولكن لم تتم الموافقة على الأمر، وأن التاجر يبيع المواطن بسعر ويعطي الضابطة أسعاراً أخرى والمواطن لا يشتكي.